شكل لجنة مشتركة لمراجعة وتدقيق طلبات الأجهزة

وزير الصحة يفصل مجلس أقسام الجراحات العامة عن التخصصية

أعلن وزير الصحة الكويتي الدكتور جمال الحربي فصل مجلس أقسام الجراحات التخصصية عن مجلس أقسام الجراحات العامة لتطوير العمل في أقسام الجراحات التخصصية بالمستشفيات والمراكز التخصصية وفق ضوابط وشروط تصب في إيجاد لجان أكثر تخصصية لاختيار الأجهزة والمستلزمات الطبية.

وقال الحربي لـ (كونا) أمس الثلاثاء إنه تم تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة وتدقيق كل طلبات الأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية لمجلسي أقسام الجراحة العامة والتخصصية قبل عرضها على اللجان المختصة.

وأكد ضرورة تحديث الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير منظومة الرعاية الصحية بما يخدم خطة الدولة للتنمية المستدامة.

وذكر أن قسم الجراحات التخصصية يضم ثمانية أقسام فكان لابد من إيجاد مجلس أقسام خاص بها لوضع الرؤى الفنية واختيار الأطباء فيما يتعلق بتخصصاتهم الدقيقة سواء من جراحة المخ والأعصاب أو جراحة الأورام أو جراحة المسالك البولية وغيرها من جراحات.

وبين أن الرؤية المستقبلية تتمثل في إيجاد خطط عمل تنظيمية لكل قسم يتناسب مع تخصصاته مؤكدا أن اللجنة ستكون مشتركة بين مجلسي الاقسام والمستودعات برئاسة مدير عام المستودعات والجهة المختصة بهدف تفادي أي طلبات تزيد على الحاجة من حيث المستلزمات والأجهزة الطبية.

وأشار الحربي إلى أن مجلس أقسام الجراحات التخصصية سيترأسه الدكتور أحمد عطيفة والدكتور قتيبة الكندري مقررا على أن تنتهي مدة رئيس ومقرر المجلس بانتهاء مدة ندب رؤساء الأقسام الطبية بالمستشفيات.

وأفاد بأن مجلس الأقسام سيضم في عضويته رؤساء أقسام الجراحة في مركز صباح الأحمد للكلى والمسالك البولية وجراحة الأورام بمركز الكويت لمكافحة السرطان وجراحة القلب بمستشفى الأمراض الصدرية وجراحة القلب بمستشفى العدان وكلا من رؤساء الأقسام لجراحات (التجميل) و(الحروق) و(المخ) و(الأعصاب) و(زراعة الأعضاء)

د.جمال الحربي

و(الأطفال) بمستشفى ابن سينا.

وقال إن اللجنة المشتركة تختص بمراجعة وتدقيق طلبات الأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية المقدمة من مجلس أقسام الجراحة العامة ومجلس أقسام الجراحة التخصصية قبل عرضها على اللجنة الدائمة للأجهزة والمعدات الطبية واللجنة الدائمة للوازم الطبية والمخبرية والمستهلكات الطبية ولتأهيل شركات اللوازم الطبية والمخبرية والمستهلكات الطبية وتقييم منتجاتها المشكلة.

ولفت الحربي إلى أن من مهام اللجنة التدقيق في مدى توافق الطلبات مع الميزانية المخصصة للجهة الطالبة مع التأكد من توفر المواصفات والاشتراطات الفنية للأجهزة والمعدات والمستلزمات بما يتفق مع المعايير الحديثة وحاجة العمل.

وذكر أن من المهام أيضا إبداء الرأي الفني والمالي بشأن مدى الحاجة للطلبات والتوصية بالكميات والنوعية المناسبة وأولويات توفيرها وتوزيعها على الجهات الطالبة وللجنة أن توصي بإلغاء أو تعديل أي طلب من الطلبات المقدمة لها وفقا لحاجة العمل والجدوى الفنية والمالية.

وأشار إلى ضرورة رفع تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن أعمال اللجنة وتوصياتها إلى رئيس اللجنة تمهيدا لرفعها إلى وكيل الوزارة ومن ثم إلى الوزير لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

.. ويتفقد بشكل مفاجئ مستشفى الولادة

الوزير الحربي خلال جولته في مستشفى الولادة

رياض عواد

قام وزير الصحة د. جمال الحربي بزيارة مفاجئة لمستشفى الولادة حيث تفقد الاجنحة والحوادث واستمع لملاحظات المرضى وبعدها اجتمع مع مدير مستشفى الولادة ورؤساء الاقسام وابدى الملاحظات وكانت اهمها شرح للمريض عن الحالة بالتفصيل قبل الموافقة على العملية.

كما اجتمع وزير الصحة مع الموظفين الاداريين في المستشفى للاستماع الى المشاكل التي تواجههم اثناء العمل والصعوبات التي تعيق الانجاز ووجههم على تسهيل على المرضى وذويهم.

«الصحة» نظمت حملة «احذروا الأدوية المزيفة المزورة»

الشطي: الغش طال صحة الأفراد

رياض عواد

نظمت وزارة الصحة الممثلة بإدارة تفتيش الادوية وبالتعاون مع وزارات وقطاعات الدولة حملة «احذروا الادوية المزيفة المزورة «وذلك لتوعية الطلبة والطالبات مرحلة الثانوية من مخاطر المستحضرات المزيفة والمقلدة والهرمونات البشرية والحيوانية لما فيها اضرار وخطورة على صحة جسدهم.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور احمد الشطي في تصريح صحفي لم يعد الغش ينحصر في السلع الاستهلاكية وإنما طال للأسف الى صحه الافراد وذلك من خلال وجود غش في الادويه الذي ادى الى حدوث حالات تشوه خلقي او خلل في وظائف اعضاء الجسم وحتى الى حدوث عدد من حالات الوفاة. وذكر الشطي ان حجم تجارة الادوية عالميا تصل الى مايقارب 800 مليار دولار او اكثر وتحتل تجارة الادوية المغشوشة فيها 75 مليار دولار ولكن التقديرات تشير الى انها قد تصل الى 8% من سوق الدواء وترتفع هذه النسبة لتصل الى مايقارب 40–50% في الدول النامية وهذا يستدعي محاربة هذه الظاهرة التي انتشرت بسرعه كبيره في السنوات الاخيره وبحجم كبير وطالت معظم الادوية والمستحضرات الصيدلانية.

واكد الشطي ان وزارة الصحه بدولة الكويت ان ندشن الحملة التوعوية الخاصة بتوعية طلبة وطالبات مدارس وزارة التربيه عن مخاطر الادوية المزورة والمغشوشه حيث سوف نبدا المرحله الاولى من 1–11–2017 وتمتد حتى 25–4–2018 حيث سيتم استضافة وزارة الصحه ممثلة بادارة تفتيش الادوية لطلبة وطالبات عدد 36 مدرسه من المرحلة الثانوية تغكي جميع المناطق التعليمية منها 19مدرسة ثانوية للبنين و17مدرسة ثانوية للبنات وذلك لتقديم محاضرات وانشطه متنوعه تهدف الى التوعية الصحية بمخاطر هذه الادوية المغشوشة والمزورة.

د. أحمد الشطي متحدثا

مشاركة وزارة الداخلية

الشيخه نوال الصباح تتقدم الحضور

الصحة راس مال الانسان

من ناحيتها قالت رئيسة الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزيف الشيخة نوال المالك ان الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزيف هو أهم الاتحادات المتخصصة في مجال مكافحة الغش في الصناعات الدوائية وغيرها، وأنه في سبيل ذلك أقام عدة مؤتمرات بهذا الخصوص في الكويت وخارجها.

وأكدت أن الصحة تعتبر رأس مال الانسان وركن من اركان الحياة الطبية الهانئة، وعلى الانسان ان يحصل على العلاج المناسب والدواء الصحيح كسبب للشفاء، ولا يخفي على احد المخاطر التي تسببها الادوية مدنية النوعية والمزورة ، فبالرغم من تضافر الجهود المبذولة في الدولة وتجريم من يقوم باستيراد هذه الأدوية الا ان الانفتاح التكنولوجي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي غير الخاضعة للرقابة ساهم بشكل كبير في الترويج لهذه الادوية.

ونوهت بأن تدشين مثل هذه الحملات بما يتضمنه من رسائل وتوجيهات وارشادات تحذر من انتشار الادوية المزورة وتزيد من الوعي الاجتماعي خطوة هامة وضرورية لحماية مجتمعاتنا من هذا الوباء الخطير، كما اكدت على اهمية سن التشريعات واللوائح من قبل الجهات المعنية بالدولة والتعامل مع النشاط الاجرامي في تزوير وغش الادوية كجريمة انسانية ووطنية.

كما اوصت بزيادة مثل هذه الحملات خاصة بين الطلبة بالمدارس وزيادة الاعلانات التي من شانها توعية افراد المجتمع وتوجيههم نحو اهمية الحصول على الادوية من خلال الاماكن المرخصة من وزارة الصحة.

علم الصيدلة

بدورها قالت مدير ادارة تفتيش الادوية بوزارة الصحة د. مروة الجسار أن علم الصيدلة لا يعني صرف الادوية للمرضى وانما يبدأ من اكتشاف المادة الكيميائية ذات الصفة العلاجية الطبية، ومن ثم صناعتها على هيئة صيدلانية تتناسب مع فعاليتها العلاجية، زصولا الى متابعة فعالية الدواء بعد صرفه ومعرفة ما اذا كانت هناك اعراض جانبية مصاحبة لاستخدامه، أو تدخلات كيميائية بين المواد الدوائية.

وأشارت الى ان صناعة الادوية تمر بعدة مراحل وتستدعي هذه الصناعة وجود العديد من الخبراء في مجال الصيدلة والادوية ، وكذلك وجود العديد من العاملين الاكفاء في مجال الصناعات الدوائية، بالاضافة الى المعدات والأجهزة اللازمة لتصنيع الدواء ليخرج بجودة عالية تتناسب مع الهدف من صناعتها. كما أكدت الجسار تزايد الحالات المرضية في جميع انحاء العالم، والتي تتناسب طرديا مع ازدياد عدد السكان، وما ينتج عن ذلك من زيادة استهلاك الادوية بجميع أنواعها، ادى الى وجود تنافس شريف بين مصانع الادوية المعتمدة عالميا ذات المعايير العالمية الممتازة في الصناعات باسعار تنافسية، الا انه وللاسف قد دخلت علي الاسواق ممارسات خاطئة من بعض ذوي النفوس الضعيفة تمثلت في صناعة ادوية مقلدة ومزيفة تقم بأسعار أقل بكثير من الادوية المعتمدة ذات الصناعات الدوائية الجيدة.

ولفتت الى ان مخاطر الادوية المقلدة تتمثل في عدم معرفتنا للمواد الكيميائية الموجودة في المنتج وتركيزها، وكذلك عدم معرفتنا ان كانت المواد المستخدمة مصرح بها للاستخدام الادمي ام انها تفوق هذه النسبة لتصل الى درجة السمية ؟! وقد لا تحتوي هذه المنتجات المغشوشة على ايه مادة دوائية أو قد تحتوي بنسب قليلة لا تتوافق مع النسب المعتمدة عالميا وقد تكون جرعة واحدة من هذا الدوائ مميتة.

ترويج الأدوية المزيفة

بينما قالت ممثلة الوكيل المساعد للتنمية التربوية والانشطة مريم العنزي أن « وزارة التربية تولي الجانب الصحي لدى الطلبة مساحة واسعة من الاهتمام في مختلف الجوانب مشيرة إلى أن « العلم المعرفي والمعلومات الاكاديمية لم تعد كافية لتحصين الانسان من الافات الاجتماعية. وأضافت العنزي أن « أهم المشكلات التي تواجه المجتمع مشكلة ترويج الادوية المزيفة التي يجب التنبة إليها ومواجهتها بكل قوة وحزم فهي مشكلة ذات آثار خطيرة على صحة الانسان وعلى بناء المجتمع. وأكدت أن المشكلة تستدعي تظافر الجهود بين كافة مكونات المجتمع بداء من مؤوسسات الدولة ومرورا بمؤسسات المجتمع المدني وصولا إلى الاسرة والافراد.

◆ نوال المالك: الانفتاح التكنولوجي ساهم بشكل كبير في الترويج لهذه الأدوية

◆ العنزي: «التربية» تولي الجانب الصحي لدى الطلبة مساحة واسعة من الاهتمام في مختلف الجوانب

الثلاب: احتفاء «الصحة» بالمخترعين بادرة طيبة نتمنى أن تحذو حذوها وزارات ومؤسسات الدولة الأخرى

رياض عواد

قالت رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لدعم المخترعين الدكتورة فاطمة الثلاب، إن مبادرة وزير الصحة الدكتور جمال منصور الحربي، حملت تكريمين لأصحاب الاختراعات ذات العلاقة بالمجال الصحي، أولهما عندما قام بالاحتفاء بـ33 مخترعا كويتيا ممن تميزوا وأبدعوا لإنجاز ابتكارات تساعد في الارتقاء بالخدمة الطبية على مستوى دولة الكويت والوطن العربي والعالم اجمع وثاني التكريمات اليوم بوضع جدارية تحمل أسمائهم وصورهم في ديوان عام وزارة الصحة، مؤكدة أن هذا يعد تقديرا كبيرا لمجهوداتهم التي بذلوها على مدار السنوات الماضية لايجاد ما يفيد الوطن والإنسانية بشكل عام.

وشددت على أن احتفاء وزارة الصحة بهؤلاء المخترعين، بادرة طيبة نتمنى أن تحذو حذوها وزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، مضيفة: فالكويت لديها مجموعة متميزة من أصحاب الابتكارات المتميزة، ليس على مستوى المجال الصحي فقط، وإنما على مستوى المجالات كافة، داعية إلى ضرورة تسليط المزيد من الضوء على المخترعين الكويتين، حتى يكون ذلك دافعا لهم نحو التميز والإنجاز والتنافس العالمي.

وأضافت د. الثلاب: مازلنا نطمح في المزيد من الدعم للمخترعين الكويتيين، ليس من جهة أو مؤسسة بعينها، وإنما من جميع المؤسسات، فالمخترعين مازالوا يعانون من تحديات تواجههم خلال مسيرتهم نحو الابداع والابتكار، فهم بحاجة إلى من يساعدهم من بداية ظهور الفكرة لديهم، وصولا إلى أن يصبح اختراعهم منتجا متواجدا في الأسواق المحلية والعربية والعالمية، وحتى يتحقق ذلك لابد من أن يكون هناك مساندة ودعم معنوي ومادي مستمر من جميع مؤسسات وجهات الدولة.

وأعربت د. الثلاب عن شكرها لمعالي وزير الصحة الدكتور جمال منصور الحربي، على دعمه للمخترعين، مؤكدة أن هذه البادرة ستكون نقطة مضيئة على مر السنوات المقبلة في حق معالي الوزير ووزارة الصحة.

د. فاطمة الثلاب

الكويت تدعو لتطبيق التوصيات الأممية لمعالجة انتهاكات حقوق الروهينغا

أكدت دولة الكويت ضرورة تطبيق توصيات الامم المتحدة بشأن الخطوات اللازمة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق اقلية الروهينغيا والتوصل الى نهج أكثر شمولا لبناء السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية مع وضع مباديء حقوق الإنسان في صميم هذه الجهود.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة القتها الباحثة الاقتصادية هيام الفصام امام اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية) الاثنين وذلك ضمن اعمال الدورة ال72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقالت الفصام ان الكويت تتابع بقلق وحزن بالغين استمرار أزمة لاجئي الروهينغيا في ميانمار وما تعاني منه الأقلية من تزايد أعمال العنف التي ترقى لجرائم ضد الإنسانية.

وأشارت الى مشاركة الكويت في استضافة (مؤتمر المانحين لدعم الوضع الإنساني للروهينغيا) الأسبوع الماضي لافتة الى أهمية دعم مشروع القرار المقدم من منظمة التعاون الإسلامي للجنة حول حالة (حقوق الإنسان للروهينغيا المسلمة في ميانمار).

وذكرت ان «دولة الكويت تعتبر مسائل حقوق الإنسان من أولوياتها ويتجسد هذا الاهتمام على الصعيد الوطني في مواد دستور دولة الكويت اذ نص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكافة فئات المجتمع».

وأوضحت الفصام ان اهتمام دولة الكويت بحقوق الإنسان المدنية والإجتماعية والسياسية جاء إيمانا بأثرها على حماية الفرد والمجتمع على حد سواء خصوصا من جانب مطابقتها مع الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان التي صادقت على معظمها.

وأضافت ان الكويت صادقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد لدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الانسانية والمهينة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبينت الفصام ان دولة الكويت ساهمت في تنفيذ ما جاء في تلك الصكوك الإنسانية ودعم قضايا حقوق الانسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الإيجابية والفعالة في المحافل الدولية وتقديم المساهمات الطوعية للاليات والأجهزة الأممية المعنية في تطبيقها ومتابعتها.

وقالت ان دولة الكويت تهتم برعاية وحماية الاسرة اذ أصدرت «محكمة الأسرة» قانون رقم 12 لعام 2015 الذي ينص على ان ينشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية جميع أفراد الأسرة من العنف ويكون اللجوء للمركز من دون رسوم.

ولفتت الى تجربة حكومة دولة الكويت في رعاية الطفولة وحماية حقوقها وصونها ورعايتها وإيجاد وتشكيل جهات ولجان معنية بالأسرة والطفل بشكل مباشر منها ما هو مدمج بعمل وزارات الدولة ومنها ما هو مستقل.

وأفادت الفصام ان دولة الكويت توفر الحق في التعليم لكل فرد كما أتاحت هذا الحق لكل من يقيم على أراضيها والذي نظمه قانون التعليم الخاص الصادر في عام 1967 كما أن التعليم بالنسبة للكويتيين إلزاميا في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة للذكور والإناث منذ عام 1965.

وأضافت انه على الرغم من تعليم مادة «حقوق الإنسان» بصورة ضمنية في جميع المناهج الدراسية فأن دولة الكويت بدأت بتدريس مقرر يحمل إسم (الدستور وحقوق الإنسان) لطلبة المرحلة الثانوية وذلك لتعزيز القيم الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان.

هيام الفصام

وشددت على اهتمام دولة الكويت وحمايتها لحقوق الإنسان وجعلها بيئة جاذبة لأكثر من 120 جنسية تمتاز بتنوع ثقافي وديني يثري نمو المجتمع كما تثمن عاليا جهود الرعايا الأجانب والعمالة الوافدة وتعتبرهم شركاء أصليين في ازدهار البلد وتقدمه.

وقالت انه من هذا المنطلق فإن دولة الكويت اعتمدت تدابير تشريعية وتنفيذية لتعزيز وحماية حقوق جميع المقيمين على أراضي الكويت بما في ذلك التصديق على 19 اتفاقية تعني بالحقوق الأساسية للعمل.

وبينت الفصام ان « عالمنا المعاصر يشهد اهتماما متناميا بحقوق الإنسان لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب وبالرغم من ذلك فأن استمرار نشوب النزاعات المسلحة وخطر الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أدى إلى زيادة الانتهاكات التي يتعرض لها الأبرياء من البشر في بعض مناطق العالم ما يضع الجميع أمام تحديات كبيرة».

وفي هذا الصدد اكدت الفصام ان دولة الكويت تندد بالممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من خلال فرض قيود على حركته ومصادرة أراضيه وهدم منازله وتهجيره قسرا ومواصلة اعتقال واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين واتباع نهج العقوبة الجماعية.

وقالت ان هذه الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وأفادت بأن دولة الكويت تشاطر القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 جراء تداعيات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي مجددة الدعوة للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته من أجل ايقاف الانتهاكات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال.

وأكدت الفصام ضرورة اجبار السلطة المحتلة على تطبيق التزاماتها وفقا لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ التوصيات التي شدد عليها المقرر في تقريره وأهمها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بأقرب وقت ممكن.

وأشارت الى حرص دولة الكويت على التمسك والالتزام بالمبادئ والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتفعيل التعاون الدولي من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية لحقوق الإنسان والشراكات مع جميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان في سبيل الارتقاء بحياة جميع البشر.